

Distr.
GENERAL

A/50/257
E/1995/61
28 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق

الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات

والمسائل المتصلة بها: النهوض بالمرأة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

البند ١٠٩ من القائمة الأولية*

النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٠٩/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أن يعد تقريراً عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية وأن يقدمه، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وقد قدمت تقارير عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في الأعوام ١٩٨٥ (A/40/239 و Add.1) و ١٩٨٩ (A/44/516) و ١٩٩٣ (A/48/187-E/1993/76).

٢ - وما فتئت مسألة النساء الريفيات من المسائل المطروحة على جدول الأعمال الدولي لفترة طويلة. وجرى التصدي لها في مؤتمرات واتفاقات شتى، وهو ما تعكسه الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية الثلاثة المعنية بالمرأة والتي عقدت في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في عام ١٩٧٩ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية اللذين عقدا في عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في عام ١٩٩٥. وجرى النظر في هذه المسألة في مؤتمر القمة المعني بالنهوض بالمرأة الريفية اقتصادياً الذي نظم

.A/50/50/Rev.1 *

.E/1995/100 **

في عام ١٩٩٢ برعاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما أن المسائل المتعلقة بالمرأة الريفية داخلة في جميع مجالات الاهتمام الحساسة الواردة في مشروع خطة العمل الذي سيعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولذا فقد جرى جمع وتحليل وعرض قدر كبير من المعلومات خلال العقدتين الماضيتين بشأن حالة المرأة في المناطق الريفية.

٣ - وسيسعى التقرير الذي طلبته الجمعية العامة الى استكمال تلك المعلومات، آخذاً في الاعتبار عدداً من المنظورات الجديدة والناشئة بشأن هذه المسألة. ونظراً إلى أن قدراً كبيراً من المعلومات التي سيستند إليها هذا التحليل لم يتوافر إلا مؤخراً، فإن هذا التقرير المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو تقرير مؤقت، يحدد نهج وأسلوب التحليل المستخدمين. وسيقدم التقرير الكامل الى الجمعية العامة، وستراعى فيه الآراء التي قد يبديها المجلس.

٤ - ولم يطرأ أي تغيير جذري، خلال العقد الماضي على حالة المرأة الريفية وأنواع الاجراءات اللازمة لتحسينها. فمن حيث السياسة العامة، هناك توافق عام في الآراء على ما ينبغي عمله، كما تعبر عنه تقارير المؤتمرات الدولية والقرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية والحلقات الدراسية والاجتماعات التي عقدها الخبراء وتشمل هذه:

- (أ) إتاحة فرص امتلاك الأراضي والحصول على رأس المال/الاثتمان والتكنولوجيا؛
- (ب) إتاحة فرص الحصول على العمل المجزي؛
- (ج) تقديم دعم للأنشطة غير الزراعية؛
- (د) إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق؛
- (هـ) توفير حد أدنى على الأقل من الهياكل الأساسية الاجتماعية؛
- (و) توفير الخدمات الصحية الأساسية وخدمات تنظيم الأسرة؛
- (ز) إتاحة فرص الحصول على التعليم، بما في ذلك تعليم الكبار، بهدف القضاء على الأمية؛
- (ح) إتاحة فرص الحصول على امدادات المياه والكهرباء وموارد الطاقة؛
- (ط) تدابير الدعم الاجتماعي: مثل تسهيلات رعاية الطفل والضمان الاجتماعي؛

(ي) إتاحة فرص المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات؛

(ك) تمكين المرأة؛

(ل) التنظيم والتدريب على صعيد المجتمع المحلي.

٥ - وقد صدرت هذه التأكيدات بوجوه شتى خلال العشرين سنة الماضية. وتتوافر الآن أدلة قوية على أن المجتمعات الريفية تمر بتغييرات أساسية، كما هي الحال في الاقتصاد العالمي ككل وفي البلدان النامية عموماً.

٦ - وتشير الاسقاطات الديمغرافية حالياً الى أن نصف سكان العالم سيكونون، في نحو عام ٢٠٠٦، مقيمين في مناطق حضرية، وأن نسبة النساء المقيمات في المناطق الريفية ستستمر في الانخفاض على الصعيد العالمي كما هي الحال بالفعل في بعض المناطق.

٧ - وستتوقف أهمية المرأة الريفية في القرن المقبل على ما سيكون لها من تأثير في الاقتصاد وفي المجتمع أكثر من توقفها على عدد النساء. وستكون هذه الأهمية متصلة بمساهماتها في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وكذلك في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

٨ - وسيسعى التقرير، آخذاً في الاعتبار التحليلات السابقة، الى دراسة الاتجاهات التي ستؤثر على حالة المرأة الريفية في القرن الحادي والعشرين. وسيركز التحليل على التغييرات المستجدة في العالم من حيث التحضر وحماية البيئة وعولمة التجارة والنهضة المعلوماتية ونتائج تحقيق المرأة لحقوق متساوية مع الرجل. وسيجمل التقرير حالة المرأة الريفية على مشارف القرن المقبل وسيقترح مسائل متعلقة بالسياسة العامة سيتعين التصدي لها. وفي سياق ذلك، سيقارن حالة المرأة في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً كبيراً بحالتها في البلدان التي كان النمو فيها أبطأ.

٩ - إن التحضر ظاهرة عالمية. والنمو الحضري يحدث لسببين هما النمو الطبيعي في التجمعات السكانية الحضرية والهجرة من الريف الى الحضر. وكانت الهجرة هي العامل المهيمن في المراحل المبكرة. وبما أن الهجرة ليس لها طابع الحياد بين الجنسين فإن الفرق بين الجنسين في الهجرة هو العامل الذي يمكن أن يحدد حالة المرأة الريفية.

١٠ - ومع نزوح الرجال من الريف، تبقى المرأة وحدها تربي الأطفال وتعتني بالمسنين. وعندما لا يكون لدى النساء الحق في ملكية الأراضي أو الماشية أو يتحتم عليهن الاعتماد على تحويلات الرجال المهاجرين، يكون الفقر غالباً هو النتيجة. بيد أنه عندما تكون الهجرة نسائية في الغالب يصبح النمط مختلفاً.

١١ - وثمة أدلة متزايدة على أن الرجل هو الذي يهاجر في المناطق المنخفضة النمو في حين أن المرأة، وخاصة المرأة الأصغر سنا هي التي تهاجر في المناطق العالية النمو. ويتبين ذلك في الجدول، الذي يظهر نسبة النساء الى الرجال في المناطق الريفية والحضرية بين فئات الراشدين الشباب^(١). وفي المناطق التي شهدت درجة أكبر وأسرع من النمو الاقتصادي، يبدو أن المرأة في سن ما بعد المرحلة الثانوية تهاجر بمعدل أكبر من معدل هجرة الرجل. وفي البلدان التي شهدت درجة أقل من النمو، فإن الرجال الشباب هم الأكثر احتمالا لأن يهاجروا.

١٢ - وتتفق أنماط الهجرة من الريف الى الحضر الملاحظة في كل منطقة من هذه المناطق مع الاتجاهات الاقليمية للتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بوجهة التجارة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى المنطقة ونوع العمل في صناعات تجهيز الصادرات. ومما لا شك فيه أن إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات في سياق سياسات ترويج الصادرات قد أسهم في دعم هجرة الإناث من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية في الجيلين الأول والثاني في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نسبة النساء الى الرجال في مجموع سكان الحضر والريف
(جولة تعداد عام ١٩٩٠) (عدد النساء لكل ١٠٠ رجل)

المنطقة	الفئة العمرية	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف
افريقيا	١٩-١٥	٩٩,٧	٩٨,٩	١١٠,٠
	٢٤-٢٠	١٠٠,٢	٨٨,٥	١٠٩,٧
أمريكا اللاتينية	١٩-١٥	٩٨,٤	١٠٦,١	٨٧,٣
	٢٤-٢٠	١٠٠,٦	١٠٨,٩	٨٨,٢
أوروبا الغربية	١٩-١٥	٩٥,٦	٩٧,٢	٩١,٣
	٢٤-٢٠	٩٥,٦	٩٨,٨	٨٦,٥
آسيا والمحيط الهادئ	١٩-١٥	٩٤,٦	٩٣,٠	٩٦,٣
	٢٤-٢٠	٩٤,٤	٩٠,٩	٩٦,٩
غربي آسيا	١٩-١٥	٩٣,٨	٩٣,٦	٩٣,٨
	٢٤-٢٠	٩٣,٥	٩٥,٦	٨٦,٤
جنوب شرقي آسيا	١٩-١٥	٩٦,٨	٩٨,٧	٩٦,٨
	٢٤-٢٠	٩٨,٦	١٠٠,٣	٩٨,٢
شرق أوروبا	١٩-١٥	٩٤,٨	٩٣,٩	٩٣,٤
	٢٤-٢٠	٩٥,٢	٩٥,٨	٩٢,٩

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات واحصاءات المرأة، النسخة ٣، ١٩٩٤.

١٣ - وللهجرة آثار على الاقتصاد الريفي عموماً وعلى العلاقة بين الجنسين وهي آثار لا بد من دراستها. فمن جهة، يمكن لهجرة الذكور أن تقلص الزراعة وذلك عندما يتأثر إنتاج الأغذية بالتقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس وعندما لا تفتقر المرأة الى فرص الحصول على القروض والتكنولوجيا والوصول الى الأسواق. ومن جهة أخرى، يمكن لهجرة الإناث أن تؤدي الى تآكل النظم التقليدية وذلك لأن المهاجرات يتبنين قيماً حضرية جديدة ولأن مؤسسات معينة كالأُسرة الممتدة تغدو أقل فعالية بسبب المسافة ولأن الالتزامات القائمة على القرابة تصبح أقل أهمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تصبح تحويلات المهاجرين جزءاً هاماً من الاقتصاد الريفي.

١٤ - وسيجري فحص التفاعل بين هجرة كل من الجنسين على حدة والمجتمع الريفي باعتباره أحد المواضيع الرئيسية للتقرير.

١٥ - وتحول المجتمعات إلى قاعدة حضرية يتيح فرصا ويسبب مشاكل أيضا. فالدور الاستراتيجي الذي تقوم به المناطق الريفية في إنتاج الأغذية يغدو أكثر أهمية ويمكن أن يكون مصدرا للنمو، وذلك لأن نسبة متزايدة من الانتاج سيتعين تسويقها بدلا من استهلاكها ذاتيا. هذا علاوة على أن الزيادة في الدخل النقدي لسكان الريف يمكن أن توفر حافزا للاقتصاد الحضري من خلال زيادة استهلاك السلع الأساسية. وبالنظر إلى أن النساء في عدد كبير من البلدان النامية، هن النسبة الغالبة في مجال إنتاج الأغذية وتسويقها، فإن من شأن ذلك أن يوفر مزيدا من الفرص لنساء الريف.

١٦ - وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي مع مضي الوقت، من تصوره على أنه مجرد إمداد الأغذية الكافية على الصعيدين العالمي والقومي، إلى التركيز على إتاحة الأغذية وتيسير الحصول عليها ليس فقط على الصعيد العالمي أو الوطني بل على مستوى الأسر المعيشية ومستوى الأفراد أيضا. وتُعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنه كفاية أن تتاح للناس جميعا وفي كل الأوقات الإمكانية الفعلية والاقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها.

١٧ - وينطوي مفهوم الأمن الغذائي المستدام أيضا على النظر في مسائل معينة كمسألة توزيع الدخل والأراضي، والخصوبة والسكان، فضلا عن البيئة.

١٨ - ومن الأمور المسلم بها أن المرأة الريفية مسؤولة عن إنتاج أكثر من نصف المواد الغذائية في العالم النامي. ففي أفريقيا وحدها، تنتج المرأة ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من أغذية القارة وتشتري ما يقرب من جميع الأغذية التي تستهلكها أسرها. وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يترتب على ارتفاع درجة اشتغال المرأة في قطاع تربية المواشي وعملها في الحقول التي تمتلكها الأسر مساهمات كبيرة في توفير المواد الغذائية. وفي آسيا، هناك اتجاه إلى أن تعمل المرأة مع زوجها في الحقول التي تملكها الأسرة وأو توفير المواد الغذائية للأسرة من الإيرادات التي يحصلن عليها من عملهن مقابل أجر أو من المشاريع الصغيرة المقامة خارج المزارع. كذلك تقوم المرأة الريفية في أمريكا اللاتينية بحصاد وتجهيز المحاصيل الغذائية وتربية المواشي والمشاركة في أنشطة مدرة للدخل. والأسر المعيشية الفقيرة هي الأكثر اعتمادا على اشتغال المرأة في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها وشراؤها. وقدرة المرأة على إنتاج الأغذية وتكوين إيرادات لشراء الأغذية أمر حيوي لبقاء الأسر. وثمة أدلة متزايدة على أن النساء يخصصن حصة من دخلهن لشراء الأغذية أكبر مما يخصصه الرجال. كما أن الأطفال في الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى يتمتعون غالبا بتغذية أفضل.

١٩ - إن الأمن الغذائي مرتبط بالنمو الاقتصادي، ونمو الانتاج مرتبط ارتباطا وثيقا بدور المرأة الريفية في عملية التنمية.

٢٠ - وستكون هذه الناحية من حالة المرأة الريفية الموضوع الرئيسي الثاني للتقرير.

الحواشي

(١) لا توجد إلا مؤشرات عالمية قليلة للهجرة من الريف الى الحضر. إلا أن من الممكن الحصول على تقدير لتكوين المهاجرين من حيث الجنسين وذلك من خلال مقارنة نسبة النساء إلى الرجال في التجمعات السكانية الحضرية والريفية بالمتوسط الوطني. فإذا زاد عدد الرجال على المتوسط الوطني في المناطق الحضرية، فإن معنى ذلك أن المهاجرين كانوا أساسا من الرجال. أما إذا زاد عدد النساء على المتوسط الوطني في المناطق الحضرية، فمعنى ذلك أن المهاجرين كانوا أساسا من النساء.
